

سمو الأمير يعود إلى البلاد

عاد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى أرض الوطن مساء أمس قادمًا من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المغربية بعد زيارة خاصة. وكان في استقبال سموه على أرض المطار سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح ورئيس مجلس الوزراء بالإنبابة وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الصباح.

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
03 رجب 1436
22 أبريل 2015
العدد 649

غير مخصص للبيع

aldostoor

الدستور

جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

جلسة اليوم تنظر تعديلات الرياضة والمرافعات والتأمينات وشركة المواشي

توافق نيابي حكومي لردع تجاوزات الزراعة



الغانم مترئسا الجلسة ويبدو نائبه الخرينج محاورا عبدالصمد ودشتي والوزير الصناع

تقريرها خلال شهر واستعجل لجنة الداخلية والدفاع بتقديم تقريرها عن تعديل قانون نظام قوة الشرطة. إلى ذلك يناقش المجلس في جلسته اليوم في ضوء مقترح رئيس لجنة الأولويات البرلمانية ديوسف الزلزلة تعديل قوانين الرياضة والمرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بتسهيل سير الدعوى والإعلانات القضائية والتأمينات الاجتماعية لتعويض المتقاعدين إجباريا وبأثر رجعي وتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم الشركة الوطنية للتجارة في المواشي.

المضبطة (ص 03-11)

حيث أصبح بموجب التعديلات على مالك الحيازة انتظار 8 سنوات إذ يمنح المخصص له فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات ليحقق إنتاجا من زراعته أو ماشيته أو مصاعده البحرية أو مناعله أو غيرها من الحيازات ويحظر عليه ولمدة 5 سنوات أخرى أن يتصرف في حيازته.

وكلف المجلس لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي بديوان الخدمة المدنية عن السنة المالية 2010/2009 وكذلك ملاحظات الديوان حول عقود الأنظمة الآلية وكلف المجلس لجنة الشؤون التعليمية مناقشة موضوع تعديل منهجي اللغة العربية والتربية الإسلامية على أن تقدم

أقر مجلس الأمة في جلسته العادية أمس التعديلات على قانون الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وفق ما انتهت إليه المداولة الأولى في خطوة تصحيحية لتجاوزات متراكمة من سنوات في الهيئة.

وأكد عدد من النواب أن إقرار القانون يعد بداية حقيقية لمشوار التصدي لكافة أوجه الفساد والتنفيذ والتعدي على أملاك الدولة والمتاجرة والسمسة في الحيازات وتعهدوا بتقديم اقتراحات أخرى لمعالجة الوضع في الشاليهات والقسم والشيوخ الصناعية، وهو ما طالب به نواب آخرون تحفظوا على التعديلات واعتبروها محفة لملاك الحيازات، وأعربوا عن مخاوفهم أن يؤثر القانون على من يمتلك حيازات منذ أكثر من 10 سنوات.

الزلزلة لـ«الدستور»: الـ B.O.T. ركيزة المشاريع التنموية

الـ B.O.T. وينقصها أحد الشروط تستطيع أن تتقدم بكتاب لمجلس الوزراء الذي يحق له الاستثناء واجازتها للدخول ضمن الشركات المخولة مشيرا إلى أن القانون شامل جاهز لا يحتاج إلى أي تعديلات.

التي أقرها مجلس الأمة والركيزة الأساسية لإقامة المشاريع التنموية المنشودة. وأكد الزلزلة في تصريح خاص لـ «الدستور» أن الشركات المهنية للعمل وفق قانون

طالب رئيس لجنة الأولويات د. يوسف الزلزلة الحكومة بالإسراع في تنفيذ قانون الـ B.O.T. لما له من الأثر الإيجابي للدفع بعجلة التنمية واصفا القانون بأنه من أروع القوانين

العمالة المنزلية إلى اللجنة المالية

من اللائحة الداخلية للمجلس وقد وافق المجلس على الاقتراح بغالبية 25 عضوا من أصل الحضور الـ 37.

والاقتصادية البرلمانية لدراسته مع الجهات المعنية وتقديم توصياتها بشأنه.

وجاء في طلب الإحالة أن الاقتراح من الموضوعات التي تختص بدراستها وابداء الرأي فيها اللجنة المالية وفقا للمادة 43

أحال مجلس الأمة في جلسته العادية أمس تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في شأن العمالة المنزلية وإنشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية على لجنة الشؤون المالية

حماد للجسار: استعد للاستجواب

رفض المجلس طلبا نيابيا بشأن تشكيل لجنة تحقيق في ما سماه مقدمو الطلب تجاوزات التي شابت اجتماع لجنة المناقصات المركزية لإعادة التصويت على مشروع مطار الكويت الدولي والذي تم في 15 أبريل الجاري. وقد وافق 7 نواب فقط على طلب التحقيق من بين 39 إجمالي الحضور في الجلسة وعقب قرار المجلس خاطب النائب سعدون حماد وزير الأشغال أحمد الجسار قائلا: استعد للاستجواب.

الخالد: أولوية التجنيس لمن لديه بصمة وراثية

وأكد الخالد أن الكويت بلد الإنسانية وهي حريصة على تقديم جميع الخدمات للمقيمين بصورة غير قانونية ومنها المعيشة والطبابة وغيرها من خلال البطاقات التي يقدمها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وذكر الخالد أن هناك شرائح من هذه الفئة جاري العمل على فحص ملفاتها في اللجنة العليا للجنسية والإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر واللجنة التنفيذية بالإضافة إلى الاقتراحات بقانون التي يقدمها النواب في هذا الصدد.

أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بالجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية معتبرا أن عملهم هو من يزيحهم.

وأضاف في مداخلة له خلال جلسة أمس أن الحديث عن وجود 35 ألف مستحق للجنسية ليس معناه أن يأخذ كل منهم الجنسية بل معناه أن لديهم احصاء 65 إلا أن عملية التجنيس مرتبطة بالدرجة الأولى بضرورة أن تكون البصمة الوراثية لمن يستحق الجنسية إيجابية.

وقال الوزير الخالد إن أولوية تجنيس الأجنبي في القانون الكويتي هي لحملة الوثائق.

تفاصيل (ص 04)

تفاصيل (ص 05)